النَّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ رُكْنِ الدِّيْنِ الاسْتِرَابَادِيّ (ت715هـ)، مَسائِلُ مُختَارَةٌ

عَبَّاس شَعْلان حسُّون الدَعَميّ
جامعة بابل – كلية الآداب
art.ghanim.kazar@uobabyon.edu.ig
art742.abbas.shalan@student.uobabylon.edu.iq

أ.د. غَانِم هَانِي كزار النَّاصِريّ
جامعة بابل – كلية الآداب

الكلمات المفتاحية: النَّقد النَّحوي، ركن الدين، السَّماع، القياس.

كيفية اقتباس البحث: عبَّاس شَعْلان حَسُّون الدَعَميّ، أ.د. غَانِم هَانِي كزار النَّاصِريّ، النَّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ رُكْنِ الدِّيْنِ الاسْتِرَابَادِيّ (ت715هـ) فِي كِتَابِهِ (البَسِيْطُ فِي شَرْحِ الكَافِيَّةِ).

ملخص البحث:

حاول الباحث في هذا البحث إماطة اللثام عن العقلية النَّقدية عند ركن الدين الاسترابادي في كتابه (البسيط في شرح الكافية)، لأَنَ النَّقد النَّحوي أبرز أنواع النَّقد اللغوي وأقدمها فقد نشأ مع نشأة النَّحو العربي، وهو المقوّم لقواعد النحو العربي وأحكامه، والحافظ للمدونة النَّحوية من التحريف، ولم يقتصر النَّقد النحوي عند الاسترابادي على باب معين من النَّحو بل شمل جميع الأبواب النحوية، مستندًا في نَقده النَّحوي على الأُصول النَّحوية الأربعة جميعها(السَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال)، وهذا يدلُّ على سعة علمه واطلاعه على معظم ما أُلِف في المدوَّنَة النَّحوية، وكان غالبًا في نَقده النَّحوي يُقدم السَّماع على الأُصول النَّحوية الأُخرى، وقد كان ركن الدين كثير الثقة بنفسه معتدًا برأيه لا يتهيَّب في نقد من يراه يخالف الأُصول النحوية في الرأي النَّحوي وإنْ كان من مذهبه، نحو نقده للخليل(ت170هـ) وسيبويه(ت180هـ)، وعلى ما ذُكِرَ وقع الاختيار على ركن الدين الاستربادي لبيان النَّقد النَّحوي عنده في كتابه (البسيط في شرح الكافية).

Grammatical criticism according to Rukn al-Din al-Istrabadi (d. 715 AH), selected applied examples

Abbas Shaalan Hassoun Al-Dami, Prof. Dr. Ghanem Hani Kazar Al-Nasiri
University of Babylon – College of Arts University of Babylon – College of Arts
art742.abbas.shalan@student.uobabylon.edu.iq
art.ghanim.kazar@uobabyon.edu.ig

Keywords: Grammatical criticism, Rukn al-Din, listening, analogy.

Research Summary:
In this research, the researcher tried to unveil the critical mentality of Rukn al-Din al-Istrabadi in his book (Al-Basit fi Sharh al-Kafiya), because grammatical criticism is the most prominent and oldest type of linguistic criticism. It emerged with the emergence of Arabic grammar, and it is the corrector of Arabic grammar, and the preserver of the grammatical corpus from distortion. His grammatical criticism was not limited to a specific chapter of grammar, but rather included all grammatical chapters, basing his grammatical criticism on all four grammatical principles (hearing, analogy, consensus, and presumption of the state). This indicates the breadth of his knowledge and his familiarity with most of what was written in the grammatical corpus. In his grammatical criticism, he often preferred hearing over other grammatical principles. Rukn al-Din was very confident in himself, proud of his opinion, and did not hesitate to criticize anyone he saw as contradicting the grammatical principles in his grammatical opinion, 170even if he was from His doctrine, such as his criticism of Al-Khalil (d. AH), and based on what was mentioned, the 180AH) and Sibawayh (d. choice fell on Rukn al-Din al-Istarabadi to explain his grammatical criticism in his book (Al-Basit fi Sharh al-Kafiya)

المُقَدِّمَة:

الحَمْدُ للهِ ﷻ الذي له من النعم عليّ أكثر مِنْ أنْ أحصيَها، وأبعد مشقة من أنْ استوفيَها، والصلاة والسلام على خير مَنْ خلقَ، وأفصح مَنْ بالضاد نطق، وعلى آلهِ الأطهار المسبحين في آناء الليل، وأطراف النهار.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ النَّحو يمثل الركن الأساس في فهم العربية، وقواعدها، وهو الطريق الأمثل لفهم القرآنِ الكريم، والسنَّة النبوية الشريفة، وكلام العرب،، فهو السبيل إلى صون اللسان من الوقوع في اللحن، وبه تُكشفُ المعاني التي لا سبيلَ إلى معرفة دلالاتها إلّا به، وما يقصده المتكلم منها، من أجل فهم الخطاب ممّا سبقَ كلّه؛ لذا يُعدُّ مقياسًا واضحًا، وبيانًا قاطعًا في ردّ الشاردِ من الكلام إلى عقال الناشد منه، وهو الميزان الَّذِي به يُعرفُ صحيح الكَلامِ مِنْ فاسده. ومن الواضح البيّن أَنَّ أقوالَ النَّحويين التي تصدر عنهم قد تكون موافقة للصحيح من قواعده، وقد تكون مخالفة لها، وعليه تعددت الأقوال في المسألة الواحدة، واختلفت الآراء بينهم في أثناء التحليل، والتأويل، والتعليل، وهذا الاختلاف يؤدي إلى قبول هذا الرأي أو رفضه؛ وعليه نشأ النَّقد النَّحوي.

وهذا البحث يقوم على دراسة النَّقد النَّحوي عند ركن الدين الاسترابادي (ت715هـ) في كتابه (البسيط في شرح الكافية)، وأَنَّ النَّقد النَّحوي عنده يكادُ يكونَ شاملًا، فلم يقتصر على باب من الأبواب النَّحوية، وإنّما خرج نقده إلى جميع الأبواب النحوية ومسائلها، ناهيك عن أنَّ فكره النَّقدي له من المقومات التي اتّسم بها، منها السعة المعرفية بأصول النَّحو، والرأي الراسخ في نقد قول عالم ما إذا دعا الأمر إلى ذلك، وكذلك مخزونه العلمي، وقوة شخصيته في أثناء النَّقد، وقد ظهرت هذه المقومات في استعماله المتنوع لألفاظ

وعبارات نقدية لآراء من سبقه من النَّحويين، فكان ما سبق كلّه سببًا في إعطاء سمات مميّزة لفكره النَّقدي النَّحوي، وهذا هو الذي دفعني لدراسة النَّقد النَّحوي عنده وكتابة هذا البحث.

وقد اقتضت خطَّة البحث بعد جمع مادَّته أن أقسِّمه على مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ خصصته للحديث عن دلالة النَّقد النَّحوي لغة واصطلاحًا وتاريخًا، ونبذة مختصرة عن حياته وكتابه ومذهبه النحوي أعقبتهما بمحثين: الأَوَّل: تناولت فيه معايير النَّقد النَّحوي عند ركن الدين، والثّاني: تناولت فيه مسائل مختارة في النَّقد النَّحوي عند ركن الدين في الأسماء والأفعال والحروف، وبعد المبحثين أعقبتُ هذا البحث بأهمّ النتائج التي توصلتُ إليها في أثنائه، ثُمَّ قائمة بثبتِ مصادره ومراجعه.

وحرصتُ – قدر استطاعتي– على تخريج ما ورد في هذا البحث من أقوال وآراء وأشعار وأمثال، من الكتب المختصة بها، والتزمتُ بذكر نصوص ركن الدين الاسترابادي التي نقد فيها أقوال النَّحويين الذين سبقوه، واتبعتُ في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي.

فإن كان عملي فيه من الصواب فهو مِنْ مِنن اللهِ ﷻ، وهو ما نرجوه، وَإِنْ كَانَ فيه غير ذلك فمن عند نفسي المقصّرة، وما توفيقي إِلَّا بِاللهِ العليّ العظيمِ.

التمهيدُ:

أَوَّلًا: النَّقْد النَّحوي لغة واصطلاحًا وتاريخيًا:

أ ــ النَّقْدُ لغة:

وردت مادة (نقد) في المعاجم اللغوية بعدة معان مختلفة، والذي يحدد معناها هو السياق الذي ترد فيه، فكلّما اختلف السياق اختلف معناها الدلالي، ولعل من أهم دلالاتها ما يأتي:

الأَوَّل: تمييز الجيّد من الرديء، ومنه تمييز الدَّراهم وإعطاؤها وأخذها، وناقد الدَّنانير هو الذي يعرف جيّدها من رديئها[1]، والثّاني: ضرب الشيء، قال الخليل: ((والنَّقْدُ: ضرب جوزة بالإصبع لعباً، ويقال: نقد أرنبته بإصبعه إذا ضربها...، وكل شيء ضربته بإصبعك كنقد الجوز فقد نقدته. والطائر ينقد الفخ أي ينقره بمنقاره))[2]، والثّالث: مُداومة النظر إلى الشيء خلسة حتى لا يُفطن له [3]، والنَّاظر في معاني النَّقْد يراها تدور غالبًا حول تمييز الحسن من القبيح بحسب السياق الوارد فيها.

ب- النَّقْد النَّحوي اصطلاحًا:

إنَ المتتبع لتعريف النَّقد النَّحوي لا يجد تعريفًا جامعًا مانعًا له عند النَّحويين المتقدمين والمتأخرين الذين اشتهروا في وضع الحدود الجامعة المانعة للمصطلحات النَّحوية مثل كتاب (الحدود في النحو) للرماني(384هـ)، وكتاب (التعريفات) للشريف الجرجاني(816هـ)، والنَّقد قد يُعنى بالجانب الأدبي وهو ما يسمى بالنَّقد الأدبي، ومنه ما يُعنى بالجانب البلاغي وهو ما يسمى بالنَّقد البلاغي ، ومنه ما عُني بالجانب النَّحوي [4].

وقد عرَّفه الباحثان: د. صبيحة حسن طعيس، و د. سلام حسين علوان، بأَنَّه: ((الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة أو القبح والرداء، وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة))[5]، فما ورد في تعريفه الاصطلاحي لا يبتعد عن دلالته اللغوية، فكل منهما يدور حول تمييز الجيّد من الرديء.

وفي الوقت نفسه يُعد النَّقد النَّحوي الإطار العام للموضوعات الأخرى مثل الردود النَّحوية، والمؤاخذات، والاعتراضات والترجيحات والتصويبات، فعلاقة هذه الموضوعات بالنَّقد النَّحوي علاقة الجزء بالكل، والدليل على ذلك أَنَّ الرَّاد أو المؤاخِذ أو المعترض يُسمى (ناقدًا) ومن وقع عليه النَّقد يُسمى (منقودًا)، والأقيس أَنَّ تُسمى العلاقة بينهما (نقدًا)، فهذه الموضوعات تجتمع في إطار النَّقد النَّحوي، فهو يدل عليها جميعها، وهي لا تدل إلّا على نفسها[6].

وخلاصة القول أنَّ ما يراه الباحث من مفهوم النَّقد النَّحوي هو الحكم القيمي الصادر من نحوي على رأي نحوي آخر، بالقبول أو الرفض عن طريق بيان مواطن القوة أو الضعف في الرأي النَّحوي، مستندًا في ذلك إلى الأَدِلّة النَّحوية النقلية والعقلية.

ت- النَّقد النَّحوي تاريخيًا:

إنَّ الإنسان بطبيعته الفطرية ناقد للأشياء فيمّز بين الجيّد والرديء منها، والحسن والقبيح، وبعد ظهور الإسلام وانتشاره في بقاع الأرض واختلاط العرب في العجم، وتعدد الألسن انتشرت ظاهرة اللحن في اللغة العربية، حتى وصل اللحن إلى القرآن الكريم، وللحفاظ عليه من اللحن والتحريف، ولحاجة الأعاجم لتعلم اللغة العربية؛ شرع النَّحويون بوضع القواعد النَّحوية، وبذلك نشأ النَّحو[7]، ومع نشأة النحو نشأ النَّقد النَّحوي في منتصف القرن الأَوَّل الهجري[8].

ويرى الباحث أَنَّهما في النشأة متلازمان لا ينفكان؛ لأَنَّ النَّحويين عندما شرعوا بوضع القواعد النَّحوية لم يكن هناك إجماع على قواعده، وإنّما اعترض بعضهم على بعض، بالقبول والرفض، وفي هذا دليل على تلازمهما في النشأة.

وينقسم النَّقد النحوي إلى قسمين بحسب طريقة النقد: أحدهما: النَّقد النحوي الشفهي وهو ما يقع مشافهة بين النحويين في مجالس العلماء ومنتدياتهم، ومنه المناظرات النحوية بين النحويين كمناظرة سيبويه والكسائي(ت189هـ) المشهورة بالمسألة الزنبورية[9]، أو بين النحويين والشعراء لتصحيح شعرهم من الاخطاء النحوية، ومثاله نقد عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ) للفرزدق، ومما يروى عنهما أَنَّ الحضرمي لَمّا سَمِعَه يقول:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ[10]

اعترض عليه وقال له بِمَ رفعتَ(مُجَلَّف)؟، فقال له بما يسوءك وينوءك[11]، والآخر: النَّقد النَّحوي التحريري وهو النَّقد الذي تضمنته كتبهم النَّحوية، فقد كانوا يحكمون على آراء غيرهم من النَّحويين بأحكام قيمية وبعبارات نقدية، نحو: ضعيف، ومردود، وفيه نظر، وحسن، وقبيح، وفاسد[12]، وغيرها، ومن النَّحويين من

ألَّف كتابًا بناه على النَّقد النَّحوي، ومنهم: ابن ولاد التميمي(ت332هـ)، في كتابه: (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وأبو البركات الأنباري (ت577هـ) في كتابه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، وكذلك ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) في كتابه: (الرد على النحاة).

وهكذا أخذ النَّقد النَّحوي مجراه في مؤلفات النَّحويين إلى أَنْ وصل إلى المحدثين الذين انشغلوا بنقد المدوَّنة النَّحوية التي أسسها النحويون المتقدمون، ومن المحدثين الدكتور مهدي المخزومي(ت1413هـ) في كتابه: (قضايا نحوية) الذي نقد فيه الكثير من القضايا النَّحوية، ودعا إلى تقويمها كالعامل، والإضمار، والتقدير، والتنازع في العمل[13]، وغيرها، والدكتور كاصد ياسر الزيدي(ت1429هـ) في كتابه: (دراسات نقدية في اللغة والنحو)، كذلك نقد جملة من القضايا النحوية ودعا إلى تقويمها كاستعمال المنطق في اللغة وتناوب الحروف[14]، وغيرهم من المحدثين الذين خاضوا في هذا المضمار، وبهذه المسيرة الطويلة صار النَّقد النحوي أبرز جوانب النَّقد اللغوي، ووصل إلى ما وصل إليه في وقتنا الحاضر.

ثانيًا: نبذة عن حياة ركن الدين الاسترابادي وكتابه ومذهبه النَّحوي.

أ- حياته:

هو أبو الفضائل السَّيِّد ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الحسيني الاسترابادي، وعلى الأرجح أَنَّه ولِدَ سنة (645هـ)[15]، وأبو الفضائل والسَّيِّد، وركن الدين، والعلوي، والحسيني، والاسترابادي ألقاب له، وهو من كبار تلامذة نصير الدين الطوسي (ت672هـ)، وعندما ارتحل نصير الدين الطوسي من مراغة إلى بغداد كان تلميذه ركن الدين معه، وعندما مات أستاذه في بغداد ارتحل إلى الموصل وصار عالمها الأَوَّل، ودرَّس الأصول بالمدرسة النورية، وكان شديد الحلم، وفي غاية التواضع، ومن تواضعه أَنَّه كان يقوم لكل قادم حتَّى السقَّاء، ومن تلامذته تاج الدين التبريزي(746هـ). ومات ركن الدين في الموصل سنة (715هـ) [16]، وقد استوفى محقق كتابه (البسيط في شرح الكافية) ترجمة حياته؛ لذلك اكتفي بما ذُكِر[17].

ب- كتابه:

أرفد ركن الدين المكتبة العربية بمؤلفات عدّة في شتى المجالات النحوية والصرفية والأَدبية والأصول والفقه والمنطق، تربو على الخمسة عشر مؤلَفًا[18]، ومن أهم مؤلفاته النحوية شرح كافية ابن الحاجب(ت646هـ)، إذ شرحها في ثلاثة شروح، الأَوَّل: البسيط في شرح الكافية، ويسمى الشرح الكبير، والثّاني: الوافية في شرح الكافية، وتسمّى الشرح المتوسّط، والثّالث: الشرح الصغير على الكافي[19]، وما يهمنا هو كتاب (البسيط في شرح الكافية)، الذي حققه الدكتور حازم سليمان مرزة الحلي بأطروحته لنيل

شهادة الدكتوراه في جامعة بغداد، كلية الآداب، في عام(1983م – 1404هـ)، والكتاب يتكون من جزأين، وقد طُبِعتِ الطبعةُ الأولى بمطبعة(ستاره – قم) في عام (2006م – 1427هـ)، والناشر: المكتبة الأدبية المختصَّة[20]، وكتاب(البسيط في شرح الكافية) هو شرح لمتن الكافية لابن الحاجب.

ت – مذهبه النَّحوي:

لا يخفى على القارئ الفطن أَنَّ ركن الدين كان مُنحازًا للبصريين، ناقدًا للكوفيين في طرحه، بل إنَّه أعلن في أكثر من موضع في كتابه أَنَّه بصري المذهب بقوله:((وذهب أصحابنا إلى جوازه))[21]، و((والحق مع أصحابنا))[22]، وقوله: ((عندنا))[23]، وقوله: ((ومذهبُ بقيّةِ أصحابنا))[24]، وأقواله هذه تجزم بأنَّه بصري المذهب.

المبحث الأَوَّل:

معايير النَّقد النحوي عند ركن الدين الاسترابادي:

المطلب الأَوَّل: الأصول النَّحوية التي استند إليها ركن الدين في نقده.

الأصول النحوية هي الأدلة التي اعتمدها النحويون في التقعيد النحوي، وعند ابن جني(ت392هـ) هي السماع والقياس والإجماع[25]، أمَّا أبو البركات الأنباري فقد أسقط الإجماع وزاد استصحاب الحال[26]، وأَمَّا السيوطي(ت911هـ) فقد جمع بين هذه الأُصول فكانت عنده أربعة وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[27].

والباحث يرى أَنَّ ركن الدين قد استند في نقده في كتابه (البسيط في شرح الكافية) إلى هذه الأُصول النحوية جميعها؛ لذلك سنتطرق إليها عنده بشيء من الإيجاز.

أَوَّلًا – السَّماع[28]:

السَّماع، أو النقل: ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[29]، ومصادره القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر في عصر الاحتجاج، ويُعد السَّماع الأصل المكين والركن المتين من أصول النحو؛ لذلك كان ركن الدين يهتم به كثيرًا، فقد كان في الغالب يقدمه على الأصول النحوية الأخرى ويستند إليه في نقده، نحو استدلاله على جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذ قال: ((وذهبَ أصحابنا إلى جوازه، لنص الآيةِ والاستعمال والقياسِ))[30].

أ_ القرآن الكريم، وقراءاته:

إنَّ المتتبع لركن الدين الاسترابادي في كتابه (البسيط في شرح الكافية) يراه زاخرًا بالشواهد القرآنية فقد كانت أكثر من شواهد مصادر السَّماع الأُخرى، وربما كان السبب وراء ذلك الدافع الديني كونه عالم دين، وقد يستشهد في الموضع الواحد بأكثر من آية، فمنه استشهاده بآيتين في مسألة جواز دخول الفاء في خبر (إنَّ) حيثُ قال: ((والآخر: الاستعمالُ، نحو قوله تعالى:﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ**﴾[31]، وقوله تعالى:﴿**قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ**﴾[32]، وغيرِ ذلكَ))[33]. وهذا يدل على عنايته واهتمامه بالاستشهاد بالقرآن الكريم.

أَمَّا القراءات القرآنية فقد اتخذ ركن الدين من موقف أصحابه البصريين من القراءات موقفًا له، فإذا وافقت القراءة القرآنية الأصول النَّحوية أخذ بها وإِنْ كانت شاذة، ومنه استشهاده في مسألة جواز حذف الفعل إذا دلَّ عليه دليل، إذ قال: ((اعلمْ أَنَّ الفعلَ الرافعَ للفاعلِ يحوزُ حذفهُ، إذا دلَّتْ عليهِ قرينةٌ جوازاً أو وجوباً. أَمَّا جوازاً(...) ومنهُ قولهُ تعالى –في قراءةٍ من قرأ– :﴿**زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾[34]، فلارتفاع الشركاء بفعل دلَّ عليه(زين)))[35]، فالشركاء مرفوع بفعل محذوف دل عليه الفعل المبني للمجهول (زُيِنَ) في قراءة من قراء الفعل بالبناء للمجهول[36]، وإذا خالفت الأصول النَّحوية حَكَمَ عليها بالشذوذ والضعف وإِنْ كانت من القراءات السبعة، ومنه نقده للكوفيين في مسألة العطف على الضمير المتصل المجرور دون أعادة الخافض، فقد استشهدوا على الجواز بقوله تعالى: ﴿**تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ**﴾[37]، على قراءة من قرأ (والارحامِ)[38]، بالعطف دون أعادة الخافض، حيث قال:((وعنِ الآيةِ: أَنَّ القراءةَ مردودةٌ، وأَجمعوا على أَنَّها غيرَ صحيحةٍ والصحيحُ النصبُ على حذف المضافِ))[39] وهذا يدل على أَنَّه لا فرق عنده سواء أكانت القراءة من القراءات السبع، أم العشر، فالضابط عنده في القبول أو الرفض هو الموافقة أو المخالفة لِمَا ذُكِرَ آنفًا.

ب – الحديث النبوي الشريف:

انقسم النحويون في الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاث طوائف: الأولى: منعت الاستشهاد به مطلقًا، وهم جمهور النحويين، لأَنَّهم يرون أَنَّ رواة الحديث رَووه بالمعنى، والثّانية: أجازت الاستشهاد به مطلقًا، وعلى رأسها ابن خروف(ت609هـ) وابن مالك، وابن هشام(ت761هـ) والثّالثة: توسطت بين الطائفتين، وعندهم يُقبل الحديث الشريف إذا اعتنى ناقله بلفظه لا بمعناه، أَمَّا إذا كان ناقله غير معنيٍّ بلفظه، أي نقله بالمعنى فهو غير مقبول عندهم، وعلى رأسها الشاطبي(ت790هـ)، والسيوطي [40]، أَمَّا ركن الدين فقد تعامل مع الاستشهاد بالحديث الشريف كتعامل جمهور النحويين الذين منعوا الاستشهاد به.

ت– كلام العرب:

وهو كلام فصحاء العرب من شعر ونثر قبل بعثة النبي وفي زمنه وبعده إلى أَنْ فسدت الألسن بكثرة المولدين وتفشي اللحن في اللغة، وقد وضع النحويّون قيودًا للأخذ بكلام العرب شعرًا ونثرًا، وهذه القيود هي: القيد الزماني، والمكاني، وثقة الراوي[41]، فالقيد الزماني حددوه من العصر الجاهلي إلى مئة وخمسين بعد الهجرة، وما بعد ذلك فلا يُحتج به، وأَمَّا القيد المكاني فقد حددوا القبائل التي يؤخذ منها، وهي التي لم تخالط الأعاجم أو تكون قريبة منهم[42].

وقد استشهد ركن الدين الاسترابادي بكلام العرب شعرًا ونثرًا في كتابه (البسيط في شرح الكافية)، فقد أورد عددًا من أبيات الشعر من مختلف العصور الشعرية، إذ وصل عددها إلى ثلاثمائة وثمانية وثمانين بيتًا شعرًا ورجزًا[43]، فقد استشهد بشعراء العصر الجاهلي والمخضرمين والإسلاميين والأمويين[44]، وكذلك استشهد بشعر إبراهيم بن هرمة (ت176هـ)[45]، أمَّا ما بعد ابن هرمة من شعر فقد كان يأتي للاستئناس به وليس لتقعيد القواعد النحوية، كما فعل عندما استشهد بشعر أبي تمام، وقد يُردفه بشاهد آخر كما فعل عندما استشهد بشعر المتنبي[46]، وقد يستشهد بأكثر من بيت في الموضع الواحد، وكذلك يستشهد بموضع الشاهد من البيت فقط، كما استشهد بأبيات لا يعرف قائلها[47]، وإذا كان البيت لا يتوافق مع القاعدة النحوية فيقول عنه أَنَّه شاذ أو يُخرِّجه[48].

وكذلك استشهد ركن الدين بالأمثال التي تُعد من النثر الذي هو جزء من كلام العرب، فقد أحصى المحقق اثنين وعشرين مثلًا مبثوثة له في كتابه (البسيط في شرح الكافية)[49]، فإذا توافق المَثَل مع الأصول النَّحوية أخذ به، ومنه استشهاده في مسألة جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه إذ قال: ((ويجوزُ حذفُ المضافِ إمّا مع إقامةِ المضافِ إليه مُقامهُ واعرابِهِ اعرابهُ، نحو قوله تعالى: ﴿**وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ**﴾[50] وإمّا مع تركِ المضافِ إليه على اعرابهِ، نحو قولهم: ما كُلُّ سَوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً[51]))[52]، وإذا لم يتوافق المَثَل مع الأصول النَّحوية لم يأخذ به ويُؤوله أو يعدّه شاذًا، ومنه استشهاده في مسألة تفضيل (أَفعل التفضيل) على الفاعل دون المفعول؛ لأَنَّه لو فُضِلَ على كل من الفاعل والمفعول لحصل إلتباس، وكذلك لو رُجِّحَ المفعول على الفاعل لبقي أكثر الأفعال بلا تفضيل، إذ قال: ((أَمَّا قولهم: أشغلُ من ذاتِ النحيينِ، وأزهى من ديك[53]، وهوَ أعذرُ منهُ(...) فشاذٌ لا يُقاس عليهِ))[54].

ثانيًا: القياس[55]:

القياس هو:((تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراءُ حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة))[56]، فالقياس هو الأصل الثّاني من أُصول النحو؛ لذا اعتمده ركن الدين في تأصيل النَّقد النَّحوي عنده، وكان يستدل به في الأغلب جنبًا إلى جنب مع الأصل الأوَّل (السماع)، ومنهجه في القياس أَنَّه إذا توافق مع الأصول النَّحوية أخذ به وجعله حجة في تأصيل نقده النَّحوي، ومنه استدلاله في مسألة الفعل (دخلتُ) على أَنَّه فعل لازم لا متعد بقوله: إنَّ((نظيرهُ، وهوَ عُدْتَ، ونقيضهُ، وهوَ خرجتُ فعلٌ لازمٌ، فيكونُ هوَ كذلكَ حملاً على نظيرهِ ونقيضهِ))[57]، وإذا لم يتوافق القياس مع الأصول النَّحوية يرده ويُضعِّفه، ومنه نقده لرأي الكوفيين الذين يجوزون إضافة العدد المعرَّف إلى المعدود نحو: اشتريتُ الثلاثة الأثواب، قياسًا على (الحسن الوجه)، حيثُ ذكر حجتهم ونقدها وبيَّن علَّة ضعفها بقوله: ((أَوْ بالشَّبه بالحسنِ الوجهِ، وهوَ ضعيفٌ(...)، وأَمَّا تشبيههُ بالحسنِ الوجهِ، فالفرقُ ظاهرٌ بينهما وهوَ أَنَّ الوجهَ فاعلٌ في المعنى، والمعدودُ ليسَ كذلكَ))[58].

ثالثًا: الإجماع:

المُراد بالإجماع هو((إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة))[59]، ويُعد الإجماع حجة إذا أجمع النحويَّون من البصريين والكوفيين على حكم نحوي معين، كإجماعهم على أَنَّ الجر من خصائص الأسماء، ولا جر في الأفعال، وإلى ذلك أشار ابن جني بقوله:((اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه))[60].

وقد استعمل ركن الدين الإجماع في تأصيل نقده لآراء الآخرين، وكان نصيب الإجماع في الاستشهاد به أقل من السماع والقياس، ومنهجه فيه أنّه يستدل به على صحة مذهب البصريين في نقد المخالفين لهم، ومنه استدلاله في نقد قول الأخفش على أَنَّ العامل في المضاف إليه معنى الإضافة وهو عامل معنوي، فقد حكم عليه بأَنَّه ضعيف؛ لأَنَّه يُخالف الإجماع إذ قال: ((وإمّا الإضافةَ المعنويةَ أَيْ: كونُ الأولِ مضافاً إلى الثاني، وهوَ أَيضاً ضعيفٌ؛ لأَنَّ العاملُ المعنويُّ ليسَ إلّا في المبتدأ والخبرِ، والفعلِ المضارعِ، وفي التوابعِ بالإجماعِ))[61]، وخلاصة القول إنّ الإجماع عنده أصل من الأُصول النحوية التي استند إليها.

رابعا: استصحاب الحال[62]:

استصحاب الحال هو((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل،

كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء))[63]، وهو من أضعف الأصول النحوية، إذ لا يجوز التمسك به إذا وجِدَ دليل يُخالفه نحو: الأصل في الأفعال البناء وعندما وجِدَ الدليل على أَنَّ الفعل المضارع يُضارع الاسم أُعرب وأُسقط استصحاب الحال في الأفعال[64].

وقد استعمل ركن الدين استصحاب الحال في نقده النحوي وعدَّه مصدرًا من مصادر التقعيد النحوي، ومنهجه فيه أَنَّه قد يستدل به على إثبات حكم نحوي، ومنه استدلاله على أَنَّ ضمير الفصل اسم لا حرف بقوله: ((أَنَّ هذه الصيغة اسم في مثلِ قولنا: هوَ زيدُ وأنتَ زيدٌ، وأنا زيدٌ، فوجبَ أَنْ يكونَ هاهنا اسماً باستصحاب الحال))[65]، أو يَردُّ به حكمًا نحويًا، ومنه ردَّه مذهب الكوفيين من أَنَّ (مُنذُ) مركبة لا بسيطة حيث قال: ((إذْ لا دليلَ على التركيبِ، وغايةُ دليلهم الذي ذكروهُ على التركيبِ أَنَّ المعنى يصحُّ على التركيبِ، وهذا القدرُ لا يُوجِبُ الانتقالَ عنِ الأصلِ))[66]، أي أَنَّ دعوى التركيب في (مُنذُ) مردودة باستصحاب الحال.

المطلب الثّاني: منهجه في النَّقد النَحوي:

إنَّ القارئ الفطن لكتاب (البسيط في شرح الكافية) يجد فيه أَنَّ ركن الدين انماز في نقده بشرح نحوي علمي دقيق ليس فيه غموض ولا تعقيد، سهل الصياغة والفهم، وفي الواقع لم يكن منهجه واحدًا بل بحسب ما يمليه عليه واقع المسألة التي ينقدها، ويمكن أَنْ نُجمل منهجه النَّقدي بما يأتي:

أَوَّلًا: يبدأ المسألة بقول ابـن الحاجب بكلمة (قَوْلُهُ)، ثم يـشرح المسألة بالتفصيل الواضح في عباراته السهلة في فهمها، ثم يذكر الخلاف الواقع فيها بين النحويين، ويذكر حججهم التي استدلوا فيها على صحة رأيهم' ويُقدم الرأي الذي يتبناه، وقد يُؤخره[67]، وقد ينقده نقد استحسان[68]، أمَّا الرأي الذي يخالفه فإنَّه ينقده نقد تضعيف ورفض[69]، وكان دائم المناصرة لمذهب البصريين[70].

ثانيًا: ينسب الآراء النحوية إلى أصحابها في المسألة المُراد نقدها، سواء أكان أصحابها مدارس نحوية أم أشخاص، وقد لا ينسبها إلى أحد، أو ينسب بعضها ويترك بعضًا منها في المسألة الواحدة[71].

ثالثًا: قد يذكر الآراء النَّحوية في المسألة الواحدة جميعها، وقد يكتفي بذكر ما ينقده من آراء نحوية في المسألة، وقد لا يلتزم بالترتيب الزمني في عرض الآراء النحوية فقد يُقدِّم مَا حقه التأخير[72].

رابعًا: استند في نقده إلى الأصول النحوية وفي الغالب كان يُقدم السماع عليها، وإذا تعارض السماع مع القاعدة يؤوله أو يجعله شاذًّا، وقد يستشهد بأكثر من أصل نحوي في المسألة الواحدة[73].

خامسًا: بروز النزعة التعليمية في أسلوب طرحه للمسألة النَّحوية التي يريد نقدها عن طريق طرح الإشكالات والأسئلة النحوية التي يتصورها في عقله بصيغ مختلفة ومن ثم يُجيب عنها جوابًا نحويًا علميًا دقيقًا، منها قوله: ((فإنْ قِيلَ(...)، قلنا))[74]، أو((ولقائلٍ أن يقولَ(...)، ويمكنُ أَنْ يُجابَ عنهُ))[75]، أو ((لا يُقالُ(...)؛ لأنَّا نقولُ))[76]، وغيرها من الصيغ.

سادسًا: إشراك المنطق في بعض المسائل النَّحوية التي ينقدها، فهو يُشرك علم المنطق لإثبات رأيه النحوي أو تضعيف الرأي الآخر، ومنه استعماله مصطلحات منطقية في نقده للآراء النحوية الأُخرى كـ(العام والخاص، واجتماع النقيضين)[77]، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على أنَّه ذو موسوعة علمية كبيرة.

المطلب الثّالث: الألفاظ والعبارات التي استعملها في نقده:

إنَّ قارئ كتاب (البسيط في شرح الكافية) يجد أَنَّ ركن الدين لم يستعمل لفظ (نقد) أو أحد مُشتقاته في نقده للرأي النَّحوي الآخر، سواء أكان الرأي النَّحوي متفقًا معه أَم مخالفًا له، إنَّما استعمل ألفاظًا وعبارات تدل على النَّـقد النَّحوي، منها ما يـدل على القبول والاستحسان للرأي النَّحوي الذي يتفق معه نحو قوله: ((والصحيحُ))[78].((والحقُّ))[79]، و((وهذا المذهب أقرب إلى الحق))[80]، و((المذهب الأَوَّل هو الحق))[81]، و((والأَوَّل أولى))[82]، وغيرها من الألَّفاظ والعبارات الأُخرى التي تدل على النَّقد الاستحساني.

ومنها ما يدل على الرفض والتضعيف للرأي النَّحوي الذي يخالفه نحو قوله: ((وهو ضعيفٌ))[83]، و((وهوَ باطلٌ))[84]، و((وفيهِ نظرٌ))[85]، و((غيرُ جائزٍ))[86]، و((لا نُسلِّمُ))[87]، و((والذي يدلُّ على فسادِ مذهبهِ))[88]، وغيرها من الألَّفاظ والعبارات الأُخرى التي تدل على نقد الرفض والتضعيف.

المبحث الثَّاني:

مَسائِلُ مُختَارةٌ:

- تقديم التمييز على عامله.

العامل في التمييز نوعان: الاسم الجامد، نحو: عندي رطلٌ زيتًا، والفعل بنوعيه الجامد والمتصرف، فمثال الأول: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، ومثال الثاني: طاب زيدٌ نفسًا، وقد اتفق النحويّون بالإجماع على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله اسمًا جامدًا أَو فعلًا جامدًا[89]، بيد أَنَّهم اختلفوا في تقديمه على عامله المتصرّف فكانوا على رأيين:

الرأي الأَوَّل: ذهب سيبويه إلى أَنَّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعلًا متصرفًا، وفي ذلك قال:((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قوّةَ غيره مما قد تعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتلأَتُ ماءً، وتفقَّأْتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأْتُه، ولا تفقَّأتُه. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفة المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء))[90]، فقولهم: تصبب زيدٌ عرقًا، لا يجوز أَنْ يُقال فيه: عرقًا تصبب زيدٌ، بتقديم التمييز على عامله، وهو ما لا يجوز عنده . وعليه أكثر البصريين[91]، ووافقهم على ذلك من الكوفيين الفراء[92].

وحجتهم على ذلك، أَنْ التمييز فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم على فعله، فإذا تقدَّم خرج عن كونه فاعلًا، فالأصل في: تصبب زيدٌ عرقًا، هو: تصبب عرقُ زيدٍ، وقد عُدِل عن الأصل لغرض الإبهام أَوَّلًا والتفسير ثانيًا، فيكون بذلك أبلغ وآكد في نفس السامع، فـ(العَرق) مرفوع بـ(تصبب)، وهو فاعل في المعنى، ثم اتُسِع في الكلام فَقُدِّم المضاف إليه (زيد) على المضاف (عرق)، فارتفع (زيد) بـ(تصبب) فاعلًا، ونصب (عرقًا) على أَنَّه مُمَيِز لـ(تصبب زيد)، فصارت الجملة (تصبب زيدٌ عرقًا)، ولا يجوز تقديم (عرقًا)؛ لثبوت فاعليته في المعنى[93].

ومن حججهم أيضًا أَنْ تقديم التمييز يُخرجه من بابه؛ لأَنَّ قولنا: عرقًا تصبب زيدٌ، يَمنع من الاحتمال، فلا يصدق عليه اسم التمييز، بخلاف التأخير: تصبب زيدٌ عرقًا، فإنَّ الاحتمال واقع، كأَنْ يكون تصبب ماءً أَو غيره، وبالتمييز يُرفع الاحتمال، فالتمييز يُميَّز به ما أُشكِل وأُبهمَ في المعنى، إذ إِنَّه وسيلة من وسائل الإيضاح بعد الإبهام، فهو تفسير لمُفَسَّر، والمُفَسَّر لا بد أَنْ يتقدم على المُفَسِّر، ففي تقديم المُفَسِّر إخراج عن ذلك، وعليه وجب تأخيره[94].

الرأي الثاني: ذهب أغلب الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز على عامله، إذا كان عامله فعلًا متصرفًا[95]، فقولنا: طاب زيدٌ نفسًا، يجوز على رأيهم أَنْ نقول فيه: نفسًا طاب زيدٌ، ووافقهم على ذلك من البصريين المازني(ت247هـ)[96] والمبرِّد بقوله: ((واعلم أَن التَّبيين إِذا كانَ العامل فِيهِ فعلا جازَ تَقدِيمه؛ لتصرف الفِعل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت وهذا لا يُجِيزهُ سيبويه))[97].

وكذلك وافقهم أيضًا ابن مالك، إذ قال:((أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا، فإن كان إياه، نحو: طاب زيد نفسا، ففيه خلاف، والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح))[98].

واحتج أصحاب الرأي الثاني بالسماع والقياس، فمن السماع قول المخبل السعدي:

أَهَجْرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بالْفِرَاقِ تَطِيْبُ[99]

وهنا قدَّم الشاعر التمييز(نفسًا) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف[100]، وقول الآخر:

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا [101]

فقد تقدَّم التمييز(أنفسًا) على عامله المتصرف (تطيب) والتقدير: أتطيب نفسًا بنيل المنى، ولو لم يجز لَمَا قدَّمه[102].

وأمَّا القياس فإنَّ العامل هنا فعل متصرف، وإذا كان العامل فعلًا متصرفًا جاز تقديم معموله عليه، قياسًا على المفعول الذي جاز تقديمه على فعله نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، ففي الجواز نقول: عمرًا ضرب زيدٌ، كذلك احتجوا على جوازه قياسًا على جواز تقديم الحال على عامله إذا كان عامله فعلًا متصرفًا، نحو: راكبًا جاء زيدٌ [103].

ثم احتجوا على قول البصريين الذين يعدون التمييز فاعلًا في المعنى، والفاعل عندهم لا يتقدم على فعله، وهذا منقوض عند الكوفيين بدليل: زيدٌ قام، وهنا تقدم ما هو فاعل في المعنى[104]، وقد أضاف ابن مالك، أَنْ قول البصريين امتناع تقديم التمييز على عامله كونه فاعلًا في الأصل، لا يطرد في جميع الأَمثلة نحو قوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[105]، فالتمييز هنا في الأصل مفعول به، وفيه دلالة على ضعف علة الامتناع[106]، كذلك أضاف ((أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة، والأمر بخلاف ذلك؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور))[107]، أي أَنَّ الفاعل عمدة وبالتمييز صار فضلة، ولو جاز بقاء الأصالة فيه على الرغم من أَنَّه صار فضلة، لجاز في نائب الفاعل الذي هو في الأصل فضلة التقديم على عامله، عملًا بأصالته، وهو ما لا يجوز هنا؛ لأَنَّ حكم نائب الفاعل وهو (النائب) حكم الفاعل وهو (المنوب عنه).

وقد ذكر ركن الدين المذهبين، ونسب المذهب الأَوَّل لسيبويه والثّاني للمازني والمبرد، بقوله: ((اعلم أنَّ عاملَ التمييزِ إمَّا أَنْ يكونَ اسماً أَو فعلاً. فإنْ كانَ اسماً، فبالاتّفاقِ لا يتقدَّمُ على عاملهِ؛ لضعفِ عامله. وإنْ كانَ فعلاً فسيبويهِ، وأكثر النحويينَ على امتناعِ تقدُّمهِ على عاملهِ، والمازني والمبردُ واتباعهما على جوازِ تقدّمه؛ لكونهِ فعلاً، والفعلُ قوي في العملِ، ولقول الشاعر:

أَهَجْرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حبيبها وَمَا كَانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ))[108].

ثم نقد حجة سيبويه بأَنَّ التمييز فاعل في المعنى، وحكم عليها بالضعيفة وصحَّحها بقوله: ((وهو ضعيفٌ؛ لأَنَّه يستدعي جوازَ تقدمهِ إذا لمْ يكنْ فاعلاً في المعنى، اللهم إلّا أنْ يُقال: إنّهُ لمْ يتقدَّمْ عليهِ إذا كانَ فاعلاً

في المعنى لما ذَكرهُ، ولمْ يتقدَّمْ عليهِ أيضاً إذا لمْ يكنْ فاعلاً في المعنى إطّراداً للبابِ))[109]، وهو يوافق رأي البصريين في عدم جواز تقديم التمييز على عامله، وحجته غير ما احتجوا به، إذ قال: ((إنَّما لمْ يتقدَّمْ؛ لأنَّه مُفَسِّرٌ ومبيّنٌ لما أُجملَ في المميَّز، فأشبهَ الصفةَ وكما أَنَّ الصفةَ لمْ تتقدَّمْ على الموصوفِ، فكذلك لمْ يتقدَّمْ التمييزُ على المميَّز، أَو نقولُ: إنَّه مُفسِّرٌ، والمفَسِّرُ لا يتقدَّمُ على المفسَّرِ، أَو نقول: إنّه شَبَّهَ الفرعَ بالأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في التَّمييزِ إنَّما هوَ العدلُ، فكما لا يجوزُ: درهماً عشرونَ، لا يجوزُ: نفساً طابَ زيدٌ))[110].

كذلك نقد ركن الدين الرأي الثاني وبيَّن ضعف حججهم بقوله: ((والجوابُ عنِ الأولِ من كلامِ المجوزينَ: أنْ نقولَ: سلَّمنا أَنَّ عاملهُ فعلٌ، والفعلُ قويُّ العملِ، لكنَّ المانعَ موجودٌ يمنعُ منْ تقدُّمهِ عليهِ، وهو ما ذكرناهُ وعنِ الشعرِ أَنَّ الرواية:

وما كَادَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ

هكذا نقلهُ أبو إسحاقٍ الزجاجُ، وحينئذٍ لمْ تتمَّ حجتهمْ على أَنَّه شاذٌ قليلٌ لا يَثبُتُ به الأصلُ))[111].

ويوافق الباحث رأي سيبويه، لما ذُكر من أدلة، ولما يأتي:

أَوَّلا: إنَّ احتجاجهم بالسماع في بيت المخبَّل السعدي مردود من ثلاثة أوجه، ذكر ركن الدين اثنين منها، والوجه الثالث: أَنَّ (نفسًا) يمكن أَنَّ يكون منصوبًا بفعل مقدر، والتقدير: أعني نفسًا، فـ(نفسًا) منصوب على المفعولية لا على التمييز[112]، أَمَّا ما استشهد به ابن مالك من قول الشاعر: أنفسًا تطيب؟ فهو نادر وضرورة؛ لأَنَّ الشاعر أراد يستنكر على النفس التطيّب بحرف الاستفهام (الهمزة) ولو قدم الفعل لم يكن له ذلك[113].

ثانيا: إنَّ احتجاجهم بالقياس على المفعول قياس مع الفارق ويُرد بأَنَّ المفعول منصوب لفظًا ومعنى، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، أَمَّا التمييز فهو فاعل في المعنى، أي مرفوع في المعنى، نحو: تصبب زيدٌ عرقًا، وعلى هذا لا يصح القياس؛ لوجود الفارق بينهما، أَمَّا قياسهم على الحال فكذلك يُرد من وجهين: أحدهما: أَنَّهم لا يجوّزون تقديم الحال على عامله، ولا يجوز الاستدلال بما لا يجوّزونه، والآخر: أَنَّ القياس عندكم يقضي بتقديم الحال على عامله، إلّا أَنَّكم منعتموه لعلة الإضمار قبل الذّكر، كذلك القياس عند البصريين يقضي بجواز تقديم التمييز على عامله إلّا أَنَّهم منعوه لعلة أَنَّ التمييز فاعل في المعنى، وبما أَنَّه جاز لكم ترك جواز تقديم الحال على عامله لعلة، كذلك جاز للبصريين ترك جواز تقديم التمييز على عامله لعلة، زد على ذلك أَنَّ الفعل وهو العامل في الحال يستوفي فاعله لفظًا ومعنى، نحو: جاء زيدٌ راكبًا، فيبقى الحال فضلة، وعليه جاز تقديمه، أَمَّا في التمييز فيستوفي الفعل فاعله لفظًا دون معنى، وعليه لا يجوز تقديمه[114].

رابعًا: إنَّ احتجاجهم على قول البصريين إنَّ التمييز فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدم على فعله، منقوض بدليل قولنا: زيدٌ قام، وهنا تقدم ما هو فاعل في المعنى، يُرد على المثال الأَوَّل بأَنَّ فعل الضرب منسوب إلى فاعل حقيقي؛ لذلك تقدم الاسم الثاني لنصبه نصب الفضلات، أَمَّا في التمييز فالمنصوب هو الفاعل الحقيقي وليس ما أسند إليه الفعل، أَمَّا المثال الثّاني فيُرد عليه بأَنَّ الاسم متى تقدم على الفعل خرج من باب الفاعلية ودخل في باب الابتداء، فالفاعل الحقيقي في المثال المذكور هو الضمير[115].

خامسًا: أَمَّا حجة ابن مالك أَنَّ التمييز ليس فاعلًا في جميع الصور، وفي هذا ضعف لعلة المنع، لقصورها عن جميع الصور، فجوابه أَنَّ ما لم يكن فاعلًا في المعنى حمل على ما كان فاعلًا؛ طردًا للباب، نحو:(تُكرمُ) و(يُكرمُ) و(نُكرمُ) حُملت على (أُكرمُ)، وأَمَّا حجة أَنَّه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة كما في نائب الفاعل فيُجاب عنه أَنَّ نائب الفاعل ناب عن الفاعل في وجه لا يجوز معه تقدم، وهو اشتغال الفعل به وبناؤه له، وصار معه كالشيء الواحد وامتنع حذفه، مثل ما كان الفاعل في ما ذُكر، بخلاف التمييز الذي لا يشبه المفعول إلّا في النصب، فالفعل مشتغل بغيره لفظًا، وبهذا التمييز يشبه الفضلات، فانتصب انتصابها[116].

وعلى ما ذُكر من أدلة يتضح جليًا أَنَّ الرأي الراجح هو أَنَّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعلًا متصرفًا.

- دخول النفي على (كَادَ).

أفعال المقاربة ((ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً أَو حصولًا أَو أخذًا فيه))[117]، ومن أفعال المقاربة (كَادَ)، وهي بمعنى: قارَبَ فعل الشيء، وقد تدخل (أَنْ) على خبره، ولا يحسن دخولها في سعة الكلام على رأي بعض النحويين؛ لأَنَّ (أَنْ) للاستقبال و(كَادَ) للتقريب من الحال، والفعل إذا دخلت عليه (أَنْ) يتباعد عن الحال، ومن

دخولها في الشعر قول رؤبة:

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[118]

دخلت (أَنْ) على خبر كاد (يَمْصَحَا)، وحقها الحذف[119]، وقد اختلف النحويّون في (كَادَ) إذا دخل النفي عليها، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأَوَّل: ذهب جمهور النحويين إلى أَنَّ (كَادَ) كالأفعال إذا دخل عليها النفي كان معناها للنفي، وإذا تجردت عنه كان معناها الإثبات[120]، فقولهم: ما كَادَ زيدٌ يقومُ، معناه نفي قُرب القيام، وإذا انتفى قُرب القيام فالقيام في الأصل منتفي عقلًا، فنفي مقاربة الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه ، واستدلوا بقوله تعالى:﴿**إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ**﴾[121]، فنفي مقاربة الرؤية أبلغ من نفي الرؤية نفسها، والمعنى: لم يرها، ولم يُقارب رؤيتها، وهو مبالغة في النفي، أَمّا قولهم: كَادَ زيدٌ يقومُ، فالمعنى إثبات قرب القيام لا القيام نفسه ، إذ لو وقع الفعل منك لم تكن قريبًا منه بل كنتَ آخذًا في الفعل[122].

المذهب الثّاني: ذهب بعض النحويين إلى أَنَّ (كَادَ) على العكس من الأفعال، فإذا دخل عليها النفي فهي للإثبات، وإذا تجردت عن النفي فهي للنفي، سواء أكان بلفظ الماضي أم بلفظ المستقبل[123]، فقولهم : ما كَادَ

أَو لم يَكَدْ زيدٌ يخرجُ، معناه: حصول الخروج، وقولهم: كَادَ أَو يكَادُ زيدٌ يخرجُ، معناه: الخروج غير حاصل، وقد اشتهر هذا المذهب بين النحويين حتى جعله المعري لغزًا فقال:

أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هي لفظةٌ جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إذا نُفِيَتْ والله أعلمُ أُثْبِتَتْ وإِنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقَامَ جُحُودِ[124]

وحجتهم على أَنَّها إذا دخل عليها النفي فهي للإثبات قوله تعالى:﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾[125]، فـ(كَادَ) هنا منفية وخبرها مثبت في المعنى؛ لأَنَّ الفعل ثابت الحصول، وهذا يدل على أَنَّ نفيها إثبات[126]، كذلك احتجوا على أَنَّ نفيها إثبات بقول ذي الرُّمَّة:

إذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحَبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّة يَبْرَحُ[127]

فقد روي أَنَّ ذا الرُّمَّة قَدِمَ الكوفة فوقف يُنشِدُ بالكناسة قصيدته الحائية، التي منها البيت المذكور آنفًا، ولمّا أنشده ناداه ابن شُبْرُمَة: يا غيلانُ، أراه قد بَرِحَ! فما كان من ذي الرُّمَّة إلّا أَنْ شنَق ناقَتَه وأخذ يفكر، ثم قال: إذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحَبِّينَ لَمْ أجد، فلو جرت مجرى الأفعال لَمَا خطَّأه ابن شُبْرُمَة، ولَمَا غيَّرَ قوله؛ لأَنَّهما فهما الإثبات، وهذا يدل على أَنَّ نفيها إثبات[128].

أَمّا حجتهم على أَنَّها إذا تجردت عن النفي فهي للنفي قوله تعالى:﴿**وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥ**﴾[129]، فـ(كَادَ) في الآية الشريفة متجردة من النفي ومعناها النفي، أي: أنهم لم يفتنوك؛ لأَنَّه من المحال أَنْ يفتنوا الرسولJ، وعلى هذا فأثباتها نفي، وكذلك استدلوا بقول الشاعر:

كَادَتِ الْنَفْسُ أنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ إذْ غَدا حَشْو رَيطَةٍ وَبُرُودِ[130]

فقد أورد الشاعر (كَادَ) مثبتة، والنفس لم تفظ، بدليل أَنَّ المتكلم هو الشاعر، وهذا يدل على أَنَّ إثباتها نفي[131].

المذهب الثّالث: منهم من ذهب إلى التفصيل في (كَادَ)، فإذا كانت بلفظ الماضي كانت للإثبات، وإذا كانت بلفظ المستقبل كانت كالأفعال، أي إذا دخل عليها النفي كانت للنفي، وإذا لم يدخل عليها النفي كانت للإثبات[132]، فقولهم: ما كَادَ زيدٌ يخرجُ، للإثبات؛ لأَنَّها منفية بلفظ الماضي أي أَنَّ الخروج حاصل، وقولهم: لم يكَدُ زيدٌ يخرجُ، للنفي، أَي أَنَّ الخروج لم يحصل، أَمّا قولهم: يَكَادُ زيدٌ يخرجُ، للإثبات، أَي أَنَّ الخروج حاصل؛ لأَنَّها جاءت بلفظ المستقبل في كلا المثالين، وحجتهم على أَنَّها إذا كانت بلفظ الماضي كانت للإثبات قوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾، فـ(كَادُوا) منفية وهي بلفظ الماضي' وقد دلَّت على الإثبات، أَمّا حجتهم على أَنَّها إذا كانت بلفظ المستقبل كانت كالأفعال فقوله تعالى: ﴿**إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا**﴾، فـ(يَكَدْ) منفية بلفظ المستقبل وهي دالَّة على النفي ، والمعنى: لم يرها ولم يُقارب رؤيتها، فنفي مقاربة

الرؤية أبلغ من نفي نفس الرؤية؛ لأَنَّ من لم ير قد يُقارب الرؤية خلافًا لمن لم ير ولم يُقارب الرؤية، وهي بهذا كالأفعال إذا كانت بلفظ المستقبل[133].

وقد ذكر ركن الدين الخلاف في دخول النفي على (كَادَ)، وذكر المذاهب الثلاثة جميعها، فقال في ذكر الخلاف والمذاهب: ((اعلمْ أَنَّ النفيَ إذا دخلَ على (كَادَ) اختلفَ فيهِ الناس. فقالَ قومٌ: إنَّهُ كالأفعالِ معَ معنى أَنَّ الفعلِ المُثبتَ إذا دخلَ عليهِ النّفي صار نفياً والفعلُ المنفيُّ إذا دخلَ عليهِ النّفيُ صارَ إثباتاً وكذلكَ (كَادَ) فعلٌ مثبتٌ، فإذا دخلَ عليهِ النّفيُ صارَ نفياً، وهوَ اختيارُ المصنِّفِ. وقيلَ إنَّهُ للإثباتِ ماضياً كانَ أو مستقبلاً. وقالَ آخرونَ: إنَّهُ للإثباتِ ماضياً، وكالأفعالِ مستقبلاً))[134]، ومعنى قوله:(وقيلَ إنَّهُ للإثباتِ)، أي إذا دخل عليه النفي كان عكس الأفعال.

ثُمَّ نَقَدَ المذهب الأَوَّل نَقْدَ استحسانٍ وحكم عليه بأَنَّه المذهب الصحيح بقوله: ((والأوّلُ هوَ الصحيحُ؛ لأَنَّهُ ثبتَ من لغتهم أَنَّ كلَّ فعلٍ ما لمْ يدخلْ عليهِ حرفُ نفيٍّ كانَ على موضعهِ الأصليِّ أَمّا إذا دخلَ عليهِ حرفُ النَّفيِ لَزِمَ نفيَ ذلكَ المعنى، وإذا كانَ كذلكَ لَزِمَ أَنَّ حرفَ النَّفيِ إذا دخلَ على (كَادَ) أفادَ النفيَ؛ لكونهِ للإثباتِ، ودخولِ حرفِ النَفي عليها))[135]، وقد ذكر حجة المذهب الثّاني إذ قال: ((وحجةُ من استدلَّ على كونهِ للإثباتِ في الماضي والمستقبلِ. أَمَّا في الماضي فقولهُ تعالى: ﴿**وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ**﴾ وقدْ ذبحوا، وإذا ذبحوا قربوا إلى الفعلِ، فقولهُ: ﴿**وَمَا كَادُواْ**﴾ دلَّ على الإثبات. وأَمَّا في المستقبلِ فتخطئةُ الشعراءِ ذا الرُّمَّةِ في قولهِ:

إذا غيَّرَ الهجرُ المحبينَ لَمْ يكدْ رَسيسُ الهوى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يبرحُ

ووجهُ الاستدلالِ أَنَّهم فهموا مِنْ قولهِ: لَمْ يكدْ رَسيسُ الهوى الإثباتَ وهوَ زوالُ رسيس الهوى مِنْ حبِّ ميّةَ؛ لأَنَّهُ لولا ذلكَ لمْ يكنْ لِتخطئَتهمْ لهُ وجهُ، وإذا فهموا منه الإثباتَ كان للإثباتِ))[136].

ثُمَّ نَقَدَ حجة المذهب الثّاني على أَنَّها للإثبات في الماضي وبين ضعفها بقوله: ((والجواب عن الأوّل: لا نُسلّمُ أَنَّ ذبحهم في ثاني الحالِ يدلُّ على الإثباتِ، وهوَ مقارنتهم[137] الذَّبح في أوّلِ الحالِ والذي يُوضّحُ ذلكَ ما سبقَ مِنْ تعنتهم في قولهِ تعالى:﴿**أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ**﴾[138] و﴿**ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ**﴾[139] و﴿**ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ**﴾[140] و﴿**إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا**﴾[141]، إنّ هذا التعنت دأبُ مَنْ لا يفعلُ الفعلَ، ولا يقاربُهُ وذبحهم بعدَ ذلكَ لا يُنافي عدمُ مُقاربتهم الفعلُ قبلهُ، لجوازِ أَنْ لا يكونوا مقاربينَ الفعلَ في أوّلِ الحالِ ومقاربينَ وفاعلينَ لهُ في ثاني الحالِ، ولا تناقضَ في ذلكَ لاختلافِ الوقتينِ، ولولا ذكرُ قولهِ: ﴿**فَذَبَحُوهَا**﴾ لَمْ يُعلمِ الذَّبحُ. لكنْ ينبغي أَنْ تعلمَ أَنَّ العُرفَ يقضي مثلاً إذا قيلَ: ما كادَ زيدٌ يُسافر فإنَّ معناهُ في العُرفِ أَنَّه سافرَ بعدَ أَنْ لَمْ يُقاربِ السَّفرَ، وهوَ الذي حملهم على أَنْ حكموا بأَنَّهُ للإثبات))[142]، ثُمَّ نَقَدَ حجتهم على أَنَّها للإثبات في المستقبل بقوله: ((وعنِ الثّاني: أَنَّا لا نُسلِّمُ أَنَّ فهمهم أَنَّهُ للإثبات يدلُّ على أَنَّهُ كذلكَ في نفس الامرِ، لجوازِ أَنْ يكونَ مذهبُ من خطَّأهُ مذهبَ مَنْ قالَ: إنَّهُ للإثباتِ، بلِ الصوابُ أَنْ لا يُحملَ قولُ الشاعرِ على الغلطِ بلْ يُحملُ على أَنَّ مرادهُ أَنَّ الهجرَ إذا غيَّرَ المحبّينَ لمْ يُقاربْ حُبِّي التغيرُ، وهذا أبلغُ من نفيِ نفسِ التغيير، لانتفاءِ استلزامِ مقاربةِ التغييرِ انتفاءَ التغييرِ مِنْ غيرِ عكسٍ))[143].

كذلك ذكر حجة المذهب الثّالث، وأورد النقد عليها إذ قال: ((وأَمَّا حُجَّةُ مَنْ قالَ إنَّهُ للإثباتِ في الماضي وكالأفعالِ في المستقبلِ فقولهُ تعالى: ﴿**وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ وقوله تعالى:﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا**﴾ فإنَّ الأوّلَ يدلُّ على الإثباتِ لأنَّهم ذبحوها والثَّاني على عدمِ الرؤيةِ. وقدْ أُورِدَ على هؤلاءِ أَنَّ قولَكمْ يقتضي أنْ يكونَ قولُهُ تعالى: ﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا**﴾ للإثبات؛ لكونهِ بمعنى الماضي))[144]، وعلى هذا يتضح أَنَّ ركن الدين يذهب مع مذهب الجمهور من أَنَّ (كَادَ) كالأفعال إذا دخل عليها النفي كان معناها للنفي، وإذا تجردت عنه كان معناها الإثبات.

والباحث يذهب مع مذهب الجمهور لِمَا ذكره ركن الدين من أدلة، فقد أجاد القول في نقْد المذهبين الثّاني والثّالث، ولِمَا يأتي:

أوَّلًا: إنَّ احتجاج أصحاب المذهب الثاني بقوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾، يضاف إلى ما ذكره ركن الدين، أَنَّ إثبات الفعل فُهِمَ من القرينة، والقرينة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، لا من نفي (كادوا)، فلولا القرينة لم يُثبت الذبح[145]، أَمَّا احتجاجهم بقول ذي الرُّمَّة فيضاف إلى ما ذكره ركن الدين، نُقل عن عبد الصَّمد (240هـ) ابن المعذّل عن أبيه عن جده غيلان بن الحكم بن البختري، قال: حكيت لأبي الحكم ذلك فقال أخطأ ابن شبرمة حين خطَّأ ذا الرَّمَّة، وأخطأ ذو الرُّمَّة حين غير شعره لتخطئة ابن شبرمة له، إنَّما هذا كقوله تعالى:﴿**ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۗ**﴾، وعلى هذا كلاهما جانبه الصواب[146]، فَحَمْلُ البيت على القول الأَوَّل أصَّح؛ لأَنَّ المعنى إذا غيَّر الهجر المحبين فإنَّ حبي لم يُقاربه التغيير، وهو مبالغة في النفي[147]، كذلك أَنَّ رواية التخطئة ربما تكون مصنوعة[148]، وبهذا فـ(كَادَ) تجري مجرى الأفعال، فنفيها نفي للفعل وإثباتها إثبات للفعل.

ثانيا: أَمَّا المذهب الثّالث وهو التفصيل في (كَادَ)، والذي هو إذا كانت بلفظ الماضي كانت للإثبات، فيُضاف إلى رَدِ ركن الدين عليه، أَنَّه مردود بما رُدَّ به المذهب الثّاني؛ لأَنَّ كلا المذهبين إذا كانت (كَادَ) فيهما منفية كانت للإثبات، وأَمَّا إذا كانت بلفظ المستقبل كانت كالأفعال، فهذا يُرجح كفة المذهب الأَوَّل.

وخلاصة القول في(كَادَ) أَنَّ الخلاف فيها حاصل من تفاوت الفهم في إدراك المعاني، والأصح أَنَّها إذا كانت مثبتة فهي للإثبات، أي إثبات قُرب وقوع الفعل، وليس وقوع الفعل، فهي مع كونها للإثبات فإنَّها تدل على نفي مضمون خبرها، أَمَّا إذا كانت منفية فهي للنفي، أي نفي قُرب وقوع الفعل، وإذا انتفى القُرب ينتفي وقوع الفعل عقلًا، وإذا كان السياق يدل على ثبوت الخبر فالدليل ليس(كَادَ) المنفيَّة إنَّما هناك قرينة تدل على ثبوت حصول الخبر.

- حذف نون الوقاية.

هي نون مكسورة تأتي قبل ياء المتكلم، لا محل لها من الإعراب، وتلحق الفعل والحرف، وسميت بنون الوقاية؛ لإنَّها تقي الفعل من الكسر[149]، وحكمها وجوب الإثبات مع الفعل الماضي، والمضارع، والأمر، إذا كانت ياء المتكلم في محل نصب[150]، وجواز الإثبات أَو الحذف أو الإدغام إذا سُبقت بنون الرفع، أو نون الفاعل (نون النسوة)[151]، وقد دار خلاف بين النحويين في أي النونين محذوفة، أ نون الرفع أم نون الفاعل هما المحذوفتان أم نون الوقاية، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأَوّل: ذهب سيبويه إلى أَنَّ نون الرفع أو نون الفاعل هما المحذوفتان وذكر ذلك بقوله: ((وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أَو الثقيلة حذفت نون الرفع(...)، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا. بلغنا أَنَّ بعض القراء قرأ (أتحاجوني)[152] وكان يقرأ (فبم تبشّرون)[153] وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف، وقال عمرو بن معد يكرب:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوْءُ الفالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي[154]

يريد: فليننني))[155]، فعلى رأي سيبويه المحذوف من (أتحاجوني) نون الرفع وليس نون الوقاية وفاقا لمن قرأ بتخفيف النون، ويرى أَنَّها حذفت؛ لأَنَّها كُررت فنتج عن ذلك ثقل في اللفظ، والعرب تكره هذا الأمر، وتميل إلى التخفيف، وهذا الثقل على رأي الخليل نتج عن أَنَّ اللسان إذا انتقل من موضع نطق الحرف إلى موضع نطق حرف آخر كان سهلا كسهولة انتقال الرجل من موضع إلى آخر، أما اذا كان اللسان ينطق الحرف ثم يعود الى نطق الحرف نفسه مرة أُخرى ثقل على اللسان ذلك، وكان كالمشي المقيد[156]، لذلك تحذف نون الرفع استثقالا للتضعيف، وكذلك على قراءة التخفيف، في (فبمَ تبشرون) حذفت نون الرفع استثقالا للتضعيف[157]، أما البيت الشعري فعلى رأي سيبويه (فليني) وأصلها: فليننني، حذف النون الأولى وهي نون النسوة، وأبقى النون الثانية وهي نون الوقاية؛ استثقالا للتضعيف.

وذهب ابن مالك مع ما ذهب إليه سيبويه من أَنَّ المحذوف هو نون الرفع، ولكن ليس لعلّة الاستثقال إنَّما لعلّة أُخرى، هي أَنَّ نون الوقاية فيها محذوران، أحدهما: أَنَّها تقي من اللبس الحاصل بين ياء المتكلم وياء المخاطبة في فعل الأمر، والثّاني: التباس أمر المذكر بالمؤنث، نحو قولنا: أكرمني، للمخاطَب، واكرمي، للمخاطَبة، فإذا حُذفت نون الوقاية من المخاطَب التَبَست ياء المتكلم بياء المخاطَبة، والمذكر بالمؤنث، فنون الوقاية تقي من هذين المحذورين لذلك سميت بنون الوقاية، وعليه لا يجوز عنده حذف نون الوقاية؛ لوقوع الالتباس عند حذفها[158].

المذهب الثّاني: ذهب الأخفش[159]، والمبرد في ما نُقل عنه[160]، والسيرافي، والفارسي، وابن جني[161] وأكثر المتأخرين[162]، إلى أَنَّ المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع، وحجتهم أَنَّ الثّقل نشأ عن تكرار نون الوقاية، لذلك فهي أحق بالحذف، وهي زائدة على الياء التي هي وحدها الاسم[163]، وكذلك أَنَّ نون الرفع جاءت بعامل ولو حذفت للزم وجود مؤثر بلا أثر، فهي علامة الإعراب والمحافظة عليها أولى[164]، وأَنَّ نون الوقاية جِيءَ بها لوقاية الفعل من الكسر، ويمكن ذلك بنون الرفع؛ لذا عندهم المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع[165]، ومما استدلوا به على أَنَّ المحذوف نون الوقاية قول أبي حية النميري:

أبِالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لَا أَباكِ تُخَوِّفِينِي[166]

فقوله: تخوّفيني، الأصل فيه: تخوّفينني، وعلى رأيهم أَنَّ الشاعر حذف نون الوقاية لا نون الرفع، استثقالا للتضعيف[167].

أما ركن الدين فقد وافق رأي المذهب الثّاني في أَنَّ المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع، ونقده نقد استحسان، وحكم عليه أَنَّه مذهب الحق قائلًا: ((والحقُّ أَنَّ المحذوفَ هوَ نونُ الوقايةِ؛ لقيامِ نون الإعراب مقامها، وعدمِ إمكانِ قيامُ نونِ الوقايةِ مقامَ نونِ الاعرابِ))[168]، وقد أوضح علّة حذفها بقوله: ((فلكراهةِ اجتماعِ النونينِ، والاستغناءِ عنها بسبب نونِ الاعرابِ))[169].

ويوافق الباحث المذهب الأَوّل، أما المذهب الثّاني فيُرد عليه بما يأتي:

أَوّلا: إِنَّ احتجاج أصحاب المذهب الثّاني بقول أبي حية النميري من أَنَّ المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع في محل الشاهد (تخوّفيني) مردود؛ لأَنَّ هذا البيت يُحتمل أَنَّ يكون المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية، ومن المعلوم أنَّ المحتمل لا تقوم به حجة، وليس ثمة دليل لفظي ولا معنوي يُثبت ما ذهبوا إليه[170].

ثانياً: أما قولهم إِنَّها زائدة مع الياء التي هي وحدها الاسم، والزائد أحق بالحذف، فهذا محطّ خلاف؛ لأَنَّها عند سيبويه ليست زائدة، وهي من بنية الضمير، وفي ذلك قال:((اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني)، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوب: ضربني، وقتلني، وإنني ولعلني، وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامي، وعندي، ومعي))[171]، وبما أَنَّها من بنية الضمير لا يجوز حذفها، وعليه المحذوفة نون الرفع[172].

ثالثاً: إِنَّ نون الرفع ورد حذفها بسبب كالناصب والجازم ومن غير سبب، نحو قول الرسول الأكرمJ: ((والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا))[173]، فقد حذفت نون الرفع من (تدخلوا، وتؤمنوا) بلا سبب؛ لكون (لا) الداخلة على الفعلين نافية، وهذه لا تعمل في الفعل النصب أو الجزم الذي يقتضي حذف نون الرفع[174] ، فالأصل: تدخلون، وتؤمنون، ومنه كذلك قول الشاعر:

أبِيتُ أسْرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[175]

أي: تبيتين، وتدلكين، والأصل: تدلكين، وتبيتين، فحذف النونين من دون جازم ولا ناصب، أمّا نون الوقاية فلم يعرض ما يكون سببًا لحذفها، فنون الرفع معرضة للحذف، بخلاف نون الوقاية فهي غير معرضة له، وحذف ما يُحذف أولى من حذف ما لا يُحذف، وعليه حذف نون الرفع أولى[176]. ويبدو لي أَنَّ نون الرفع هي المحذوفة طردًا للباب، فالنون تحذف مع الناصب والجازم، ونون الوقاية باقية معهما، ولتكن كذلك نون الرفع محذوفة مع وجود نون الوقاية حتى يصير الباب على وتيرة واحدة في النصب والجزم والرفع.

رابعاً: نون الوقاية جِيء بها لتقي الفعل من الكسر أَو تقي فعل الأمر من اللبس الذي يحصل بين ياء المتكلم وياء
المخاطَبة، فإذا حذفت نون الوقاية نقضت الغرض الذي من أجله جِيء بها، فالعرب لا تجيز نقض الغرض، وهذا ما أفرد له ابن جني باباً سمّاه: ((باب في الامتناع من نقض الغرض))[177].

خامساً: إنَّ نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد ورد حذف الضمة؛ للتخفيف، نحو قوله تعالى:﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ**﴾[178]، على قراءة من سكّن الراء في(يشعرْكم)[179]، وقوله تعالى:﴿**وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ**﴾[180]، على قراءة من سكن التاء في (بعولتْهن)[181]، ومنه قول جرير:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فالأَهْوَازُ منزِلُكُمْ ونَهرُ تِيرى ولا تعرِفْكُمُ العربُ[182]

فقد حذف الضمة في (تعرفْكم) استثقالًا لها، وبما أَنَّه ثبت حذف الأصل يثبت حذف النائب عنه، وعليه حذف نون الرفع النائبة عن الضمة تخفيفاً أولى من نون الوقاية، ولئلا يلزم تفضيل الفرع على الأصل؛ لأنَّ الضمة أصل، ونون الرفع فرع [183].

سادساً: لو كان المحذوف نون الوقاية لاحتجنا إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا كان المحذوف نون الرفع ولم نحتج إلى تغيير؛ لأَنَّ نون الوقاية بالأصل هي مكسورة، فحذف ما يحتاج إلى تغيير أحق من حذف ما لا يحتاجه [184].

سابعًا: المعروف عند علماء النحو أَنَّ الطارئ يُزيل حكم الثابت[185]، وعليه يبدو لي أَنَّ نون الرفع هي المحذوفة، والدليل على ذلك أَنَّ نون الوقاية طارئة، جُلبت لغرض الوقاية من الكسر، ونون الرفع ثابتة أصلًا، ، فالفعل (أُكرم) أصله (أُأكرم) حُذفت إحدى الهمزتين فصار(أُكرم) واتفق العلماء على أَنَّ المحذوفة همزة الفعل لا همزة المضارع؛ لأَنَّ همزة المضارع طارئة فثبت الحكم بها وأزيل حكم الأخرى، وقياسًا على ما ذُكر، فإنَّ المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وبهذا رَجَحَ مذهب سيبويه.

النتائج:

بتوفيق من الله ورعايته آنَ للباحث أَنْ يقطف ثمار بحثه من النَّقد النَّحوي عند ركن الدين الاسترابادي في كتابه (البسيط في شرح الكافية)، ويمكن أَنْ نُجمل هذه الثمار بنتائج مهمة منها:

أَوَّلًا: أوضح البحث أَنْ النَّقد النحوي نشأ مع نشأة النَّحو العربي؛ لأَنَّهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر.

ثانيًا: بين البحث إنَّ النَّقد النَّحوي هو الإطار العام للموضوعات المُقارِبة نحو المؤاخذات والردود والاعتراضات والترجيحات والتصويبات، فعلاقة هذه الموضوعات بالنَّقد النحوي علاقة الجزء بالكل، فهي ظواهر نقدية تجتمع تحت ظل النَّقد النَّحوي وهو يدل عليها جميعها في حين أَنَّها لا تدل إلّا على نفسها.

ثالثًا: أثبت البحث أَنَّ ركن الدين الاسترابادي بصري المذهب، يُناصرهم في أغلب المسائل، وهذه المناصرة لم تكن عن تعصب أَو هوى إنَّما مُستندة إلى الأُصول النحوية، ومما يدل على أَنَّ نقده مبني على أُسس علمية، أَنَّه ينقد الآراء النحوية نقد رفض وتضعيف في بعض المسائل لكبار علماء النحو في مذهبه كالخليل وسيبويه، إذا لم تتوافق في نظره مع الأُصول النحوية.

رابعًا: يُعدُّ ركن الدين عالم دين ونحو؛ لذا تأثر النحو عنده بالدين؛ ومن مظاهر هذا التأثر أَنَّه كان كثير الاستدلال بالقرآن الكريم قياسًا ببقية مصادر السماع.

خامسًا: عدم ذكر ركن الدين لجميع الآراء النحوية في المسالة الواحدة، لا يعني أَنَّه لا يعلم بها، فالظاهر أَنَّه تركها عن قصد؛ لضعفها عند جمهور النحويين.

سادسًا: بروز النزعة التعليمية والمنطقية عنده بروزًا واضحًا في المسائل النَّحوية؛ لكونه رجل دين درس المنطق ودرَّسه، وهذا يدل على أَنَّ منهجه كان واضحًا سهل الفهم مستندًا إلى العقل والمنطق.

وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله رب العالمين، وأتم الصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين، وآله الميامين.

الهوامش:

(1) ينظر: العين:5/118-119، مادة (ق د ن) تقليب(نقد)، وجمهرة اللغة:2/677، مادة (د ق ن) تقليب(نقد)، وتهذيب اللغة:9/50، مادة (ق د ن)، ومقاييس اللغة:5/467، مادة(نقد)، وأساس البلاغة:2/297، مادة (ن ق د).

(2) العين:5/118-119، مادة (ق د ن) تقليب(نقد).

(3) ينظر: العين:5/119، مادة (ق د ن) تقليب(نقد)، وتهذيب اللغة:9/50، مادة (ق د ن)، ومجمل اللغة:881، مادة(نقد)، وأساس البلاغة:2/298، مادة (ن ق د).

(4) ينظر: النقد اللغوي عند العرب:5-25.

(5) النَّقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك:30، بحث، د. صبيحة حسن طعيس، ود. سلام حسين علوان: مجلة كلية التربية الأساسية- الجامعة المستنصرية، العدد (68)، 2011م.

(6) ينظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري:7-9، سيف الدين البرزنجي، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، 2006م.

(7) ينظر: النقد اللغوي عند العرب:23-24، والمدارس النحوية:44-45.

(8) ينظر: تاريخ النقد العربي:120.

(9) ينظر: الإنصاف:2/576-578، المسألة (99)، وامالي ابن الحاجب:2/874-876، والأشباه والنظائر:3/29-31.

(10) ديوانه:2/117.

(11) ينظر: معاني القرآن(الفراء):2/183.

(12) ينظر: الكتاب:1/53، 80، 120، 127، 262، 417، والمقتضب:1/270، 3/97، 304.

(13) ينظر: قضايا نحوية:128، 168، 170.

(14) ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو:67، 98.

(15) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر:196/2، والوافي بالوفيات:36/12، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير:665/1.

(16) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر:196/2، والوافي بالوفيات:36/12، 144. وطبقات الشافعية (ابن قاضي):35/2، 215، 412، والدرر الكامنة:118/2، وبغية الوعاة:521/1-522، وسُلَّم الوصول:36/2-37، ومعجم المؤلفين:66/10.

(17) ينظر: البسيط:17/1-36.

(18) ينظر: المصدر نفسه:33/1-36.

(19) ينظر: طبقات الشافعية (ابن قاضي):214/2، وبغية الوعاة:522/1، وسُلَّم الوصول:36/2، ومعجم المؤلفين:66/10.

(20) ينظر: البسيط:2/1.

(20) المصدر نفسه:317/1.

(22) المصدر نفسه:320/1.

(23) المصدر نفسه:520/1.

(24) المصدر نفسه:332/2.

(25) ينظر: الخصائص:119/1، 190.

(26) ينظر: لمع الأدلة:81.

(27) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:22.

(28) تكلّم محقق كتاب البسيط عن هذا الأصل عنده بعنوان (شواهده)، ينظر: البسيط:61/1-71.

(29) لُمع الأدلة:81.

(29) البسيط:317/1-318.

(30) سورة البروج: الآية/ 10.

(31) سورة الجمعة: من لآية/8.

(32) البسيط:351/1-352.

(33) سورة الأنعام: من الآية/137.

(34) البسيط:279/1.

(35) قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، ينظر: المحتسب:229/1.

(36) سورة النساء: من الآية/1.

(37) قراءة حمزة بن حبيب الزيات، ينظر: التيسير في القراءات السبع:323/1، الكنز في القراءات العشر:81/1.

(38) البسيط:729/1.

(40) ينظر: أصول النحو العربي:48-54.

(41) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:39، 55-61.

(42) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:47-48، وأصول التفكير النحوي:49، وأصول النحو العربي:60.

(43) ينظر: التفكير النحوي لركن الدين الاستراباذي:234.

(44) ينظر: البسيط:292/1، 541، 2/ 19، 104.

(45) ينظر: المصدر نفسه: 288/2.

(46) ينظر: المصدر نفسه:339/1-340، 533.

(47) ينظر: المصدر نفسه:197/1، 329، 102/2، 103.

(48) ينظر: المصدر نفسه:431/1، 564-565.

(49) ينظر: المصدر نفسه:703/2.

(49) سورة يوسف: من الآية/82.

(50) من الأمثال العربية، وقد ورد في كتب الأمثال بلفظ:(ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة)، ينظر: مجمع الأمثال:281/2.

(51) البسيط:681/1-682.

(52) هما من الأمثال العربية، ينظر: مجمع الأمثال:376/1، والمستقصي في أمثال العرب:151/1، 196.

(53) البسيط:310/2-311.

(55) من أراد التوسع في (القياس) عند ركن الدين فليَنظُر: التفكير النحوي لركن الدين الاستربادي:278-321.

(56) لمع الأدلة:93.

(56) البسيط:492/1.

(57) المصدر نفسه:661/1-662.

(59) الاقتراح في أصول النحو:73.

(60) الخصائص:190/1.

(61) البسيط:649/1.

(62) من أراد التوسع في (استصحاب الحال) عند ركن الدين فليَنظُر: الآراءُ النحويةُ لركن الدين الاسترابادي في كتابه البسيط في شرح الكافية:67-79، حيدر نصيف لفته، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية، 1445هـ-2024م.

(63) الإغراب في جدل الإعراب:46.

(64) ينظر: لمع الأدلة:142.

(64) البسيط:79/2-80.

(65) المصدر نفسه:185/2-186.

(67) ينظر: المصدر نفسه:317/1-318، 571-572، 185/2.

(68) ينظر: المصدر نفسه:320/1، 352، 507.

(69) ينظر: المصدر نفسه:319/1، 365، 507.

(70) ينظر: المصدر نفسه:661/1، 580/2، 629.

(71) ينظر: المصدر نفسه: 563/1، 648-649، 579/2-580.

(72) ينظر: المصدر نفسه:198/2، 347.

(73) ينظر: المصدر نفسه: 318/1، 564-565، 580/2.

(74) المصدر نفسه:315/1، 316، 323.

(75) المصدر نفسه:331/1، 359، 376.

(76) المصدر نفسه: 320/1، 323، 411.

(77) ينظر: المصدر نفسه:148/1، 353/2.

(78) المصدر نفسه:172/1، 492، 729، 93/2.

(79) المصدر نفسه:314/1، 320، 71/2، 627.

(80) المصدر نفسه :364/1.

(81) المصدر نفسه:187/2.

(82) المصدر نفسه:581/1، 68/2.

(83) المصدر نفسه:365/1، 375-376، 503، 629/2.

(84) المصدر نفسه:572/1، 648.

(85) المصدر نفسه:355/1، 668، 380/2، 433.

(86) المصدر نفسه:195/1، 296/2.

(87) المصدر نفسه:319/1، 619، 591/2.

(88) المصدر نفسه:426/2.

(88) ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):78/2، وشرح التسهيل (ابن مالك):389/2، وشرح الكافية (ابن فلاح اليمني):243/2، وشرح الرضي على الكافية:70/2-71، وشرح ابن الناظم:253، والتعليقة على المقرب:211.

(89) الكتاب:204/1-205.

(90) ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):78/2، والخصائص:386/2، وشرح المقدمة المحتسبة:317/2.

(91) ينظر: التذييل والتكميل:262/9، وتوضيح المقاصد:730/2، وتمهيد القواعد:2393/5.

(92) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة:317/2-318، والإنصاف: 684/2، المسألة (120)، وتمهيد القواعد:2392/5.

(93) ينظر: التبيين:395، المسألة (65)، والإيضاح في شرح المفصل:332.

(94) ينظر: التبيين:395، المسألة (65)، وشرح المفصل (ابن يعيش):42/2، والإيضاح في شرح المفصل:332، وشرح الكافية (ابن فلاح اليمني):243/2، والتعليقة على المقرب:211.

(95) ينظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي):78/2، والمفصل:94/1.

(96) المقتضب:36/3.

(97) شرح التسهيل (ابن مالك):389/2.

(98) ينظر: الخصائص:386/2، والمقاصد الشافية:553/3.

(99) ينظر: الإنصاف: 682/2-683، المسألة (120)، وشرح المفصل (ابن يعيش):42/2-43.

(100) مجهول القائل: ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):389/2، واللمحة في شرح الملحة:435/1، ومغني اللبيب:463/2.

(101) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):389/2.

(102) ينظر: المقتضب:36/3، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي):78/2، وشرح التسهيل (ابن مالك):390/2.

(103) ينظر: شرح الكافية (ابن فلاح اليمني):245/2.

(104) سورة القمر: من الآية/12.

(105) ينظر: شرح التسهيل(ابن مالك):290/2.

(106) شرح التسهيل (ابن مالك):290/2.

(107) البسيط:563/1.

(108) المصدر نفسه: الجزء والصفحة أنفسهما.

(109) المصدر نفسه:1/563.

(110) المصدر نفسه:1/ 564-565.

(112) ينظر: الإنصاف:2/684، المسألة (120)، وشرح التصريح:1/629.

(113) ينظر: مغني اللبيب:2/463، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:1/452.

(114) ينظر: الإنصاف:2/685،المسألة(120)، وشرح المفصل(ابن يعيش):2/42، وشرح الكافية(ابن فلاح اليمني):2/245.

(115) ينظر: شرح الكافية (ابن فلاح اليمني):2/245، والأشباه والنظائر:2/552.

(116) ينظر: المقاصد الشافية:3/557.

(117) ينظر: الكافية في علم النحو:48.

(118) ديوانه:172.

(119) ينظر: الكتاب:3/159-160، والأصول في النحو:2/207، والكناش في فني النحو والصرف:2/47.

(120) ينظر: دلائل الإعجاز:1/275-277، والكافية في علم النحو:48، وشرح التسهيل (ابن مالك):1/399، وشرح الرضي على الكافية:4/223، والكناش في فني النحو والصرف:2/48، والطراز لأسرار البلاغة:2/106، ومغني اللبيب:2/662.

(121) سورة النور: من الآية/40.

(122) ينظر: شرح الكافية الشافية:1/467-468، وشرح الرضي على الكافية:4/223، ومغني اللبيب:2/662، واللباب في علوم الكتاب:1/395، وتمهيد القواعد3/1285، والبرهان في علوم القرآن:4/136.

(123) ينظر: إعراب القرآن(الأصبهاني):273، وشرح المفصل (ابن يعيش):4/284-285، وشرح الكافية الشافية:1/466، وشرح الرضي على الكافية:4/223، والكناش في فني النحو والصرف:2/48، ومغني اللبيب:661-662.

(124) ينظر: شرح الكافية الشافية:1/467، ومغني اللبيب:2/662، والأشباه والنظائر:2/651.

(125) سورة البقرة: من الآية/71.

(126) ينظر: شرح الدمانيني:2/537، وتعليق الفرائد:3/310، والنجم الثاقب:1/419.

(127) ديوانه:1/1192.

(128) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة:2/106، وتعليق الفرائد:3/310، والنجم الثاقب:1/419.

(129) سورة الأسراء: من الآية/73.

(130) مجهول القائل، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:1/118، وضرائر الشعر:61، والتذييل والتكميل:4/338، وشرح الأشموني:1/276، وخزانة الأدب(للبغدادي):9/348، والمعجم المفصل في شواهد العربية:2/457.

(131) ينظر: مغني اللبيب:2/661-662، والبرهان في علوم القرآن:4/136، وشرح الدمانيني:2/537.

(132) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف:2/48، والتذييل والتكميل:4/370، وتعليق الفرائد:3/312.

(133) ينظر: الكافية في علم النحو:48، والكناش في فني النحو والصرف:2/48.

(134) البسيط:2/ 476-477.

([135]) المصدر نفسه:477/2.

([136]) المصدر نفسه:477/2-478.

([137]) أرى الأصوب أن يكون (مُقاربتُهم).

([138]) سورة البقرة: من الآية:67.

([139]) سورة البقرة: من الآية:70.

([140]) سورة البقرة: من الآية:69.

([141]) سورة البقرة: من الآية:70.

([142]) البسيط:478/2-479.

([143]) المصدر نفسه:479/2.

([144]) المصدر نفسه:480/2.

([145]) ينظر: شرح الرضي على الكافية:334/4، ومغني اللبيب:662/2-663، والبرهان في علوم القرآن:137/4، وتعليق الفرائد:312/3، وخزانة الأدب(البغدادي):310/9.

([146]) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة:106/2، وخزانة الأدب(البغدادي):311/9.

([147]) ينظر: التذييل والتكميل: 4:366، وتمهيد القواعد:1285/3، وشرح الأشموني:293/1.

([148]) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:244/1.

([149]) ينظر: أمالي ابن الحاجب 541/2، وتوضيح المقاصد:377/1، وشرح ابن عقيل:108/1، وهمع الهوامع:255/1.

([150]) ينظر: أمالي ابن الحاجب:540-541، والبسيط:69/2.

([151]) ينظر: شرح الكافية الشافية:208/1، وشرح الرضي على الكافية:450/2، وارتشاف الضرب:844/2.

([152]) سورة الأنعام: من الآية/80، قرأ نافع، وابن عامر بتخفيف النون، ينظر: التيسير في القراءات السبع:343/1، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع:118/1.

([153]) سورة الحجر: من الآية/54، قرأ نافع بالتخفيف وكسر النون، ينظر: التيسير في القراءات السبع:403/1، والكنز في القراءات العشر:529/1، وشرح طيبة النشر(النويري):409/2.

([154]) ديوانه:180.

([155]) الكتاب:519/3-520.

([156]) ينظر: الانتصار لسيبويه:234.

([157]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:181/3، والأصول في النحو:201/2.

([158]) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):135/1.

([159]) ينظر: معاني القرآن (الأخفش):254/1.

([160]) ينظر: ارتشاف الضرب:845/2، والتذييل والتكميل:194/1، والمساعد:31/1.

([161]) ينظر: شرح كتاب سيبويه:25/4 والمسائل الحلبيّات:221، والمنصف:337/2-338.

([162]) ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش):299/2، وأمالي ابن الحاجب:540/2، وشرح الرضي على الكافية:451/2.

([163]) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:282/1، وشرح الرضي على الكافية:450/2، والتذييل والتكميل:149/1.

([164]) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة:299/2، والتذييل والتكميل:195/1، وشرح التصريح:117/1.

([165]) ينظر: أمالي ابن الحاجب:540/2، والتذييل والتكميل:195/1، وهمع الهوامع:202/1.

([166]) شعر أبي حية النميري:177.

([167]) ينظر: معاني القرآن(الأخفش):255/1، ومشكل إعراب القرآن:414/1، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:221/3.

([168]) البسيط:71/2.

([169]) المصدر نفسه: الجزء والصفحة أنفسهما.

([170]) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:282/1-283، وغاية الأمل:367/1.

([171]) الكتاب:368/2-369.

([172]) ينظر: من مظاهر الحذف في كلام الإمام الحسين (عليه السلام): دراسة نحوية دلالية:18، عبد الحميد حمودي الشمري، مجلة دواة، المجلد (5)، العدد (17)، 2018م

([173]) ينظر: مسند أبي داود:159/1، الحديث(191)، وسنن ابن ماجه:26/1، الحديث(66)، وسنن الترمذي:245/4، الحديث(2510).

([174]) ينظر: شرح الكافية الشافية:210/1.

([175]) مجهول القائل، ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):53/1، وشرح الكافية الشافية:207/1، وشرح الرضي على الكافية:24/4.

([176]) ينظر: شرح التسهيل (ابن مالك):52/1، وتوجيه اللمع:354، وشرح الرضي على الكافية:450/2.

([177]) الخصائص:235/3.

([178]) سورة الأنعام: من الآية/109.

([179]) هذه قراءة أبي عمرو بن العلاء، ينظر: الكنز في القراءات العشر:409/2، وشرح طيبة النشر(النويري):174/1.

([180]) سورة البقرة: من الآية/228.

([181]) هذه قراءة لمسلمة بن محارب، ينظر: شرح طيبة النشر (النويري):159/2.

([182]) ديوانه:45.

([183]) ينظر: تمهيد القواعد:282/1، وهمع الهوامع:202/2.

([184]) ينظر: تعليق الفرائد:165/1، وهمع الهوامع:202/1.

([185]) ينظر: توجيه اللمع:97/1، وشرح الكافية (ابن فلاح اليمني):178/1، والأشباه والنظائر:88/1.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم

أَوَّلًا: الكتبُ المطبوعةُ

2- ارتشاف الضَرَبِ من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م.

3- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ(ت538هـ)، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة – مصر، 2003م.

4- الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ – 1987م.

5- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم(ت1436هـ)، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م.

6- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج(ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ – 1996م.

7- أصول النحو العربي: د. محمود أحمد نحلة، ط1، دار العلوم العربية، بيروت–لبنان، 1407هـ–1987م.

8- إعراب القرآن للأصبهاني: أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة(ت535هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415هـ – 1995م.

9- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد، و د. نبيل أبو عشمة، و د. محمد موعد، ود. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1418هـ – 1998م.

10- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت577هـ)، قدم لهما وعُني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ–1957م.

11- الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427هـ – 2006م.

12- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب(ت646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمَّار، عمّان – الأردن، ودار الجبل، بيروت – لبنان، 1409هـ–1989م.

13- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي(ت332هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ – 1996م.

14- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصريّة، القاهرة – مصر، 1424هـ – 2003م.

15- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي(ت600هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1408هـ – 1987م.

16- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب(ت646هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1976م.

17- البديع في علم العربية: أبو السعادات مجد الدين بن الأثير(ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، 1420هـ.

18- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة – مصر، 1376هـ – 1957م.

19- البسيط في شرح الكافية: ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه الاستراباذي(ت715هـ)، تحقيق: د. حازم سليمان الحلي، ط1، المكتبة الأدبية المختصة، قم، 1427هـ.

20- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، د. ت.

21- تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى القرن الثالث الهجري: د. داوود سلوم(ت1431هـ)، مكتبة الاندلس، بغداد، 1969م.

22- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت616هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ –1986م.

23- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، 1419هـ – 1998م.

24- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدماميني(ت827هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د. ط، 1983م.

25- التعليقة على المقرب: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحاس(ت698هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ط1، وزارة الثقافة، عمان – الأردن، 1424هـ – 2004م.

26- التّفكير النّحوي لركن الّدين الاستراباذي(ت715هـ) في كتابه البسيط: د. نبراس حسين أيوب الموسوي، ط1، الدار المنهجية، عمان–الأردن، 1445هـ–2024م.

27- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2001م.

28- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز(ت639هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 1423هـ – 2002م.

29- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ(ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ – 2008م.

30- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت 444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، ط2، دار الكتاب العربي – بيروت، 1404هـ–1984م.

31- الجامع الكبير – سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م.

32- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

33- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ – 1997م.

34- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1431هـ - 2010م.

35- دراسات نقدية في اللغة والنحو: د. كاصد ياسر الزيدي(ت1430هـ)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، د. ت.

36- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد-الهند، 1392هـ- 1972م.

37- دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبـو بـكر عبد القـاهر بـن عبد الرحمن الجـرجانـي (ت471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني، جدة،1413هـ - 1992م.

38- ديوان جرير: قدم له: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ- 1986م.

39- ديوان ذي الرمة: شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي(ت231هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط1، مؤسسة الإيمان جدة، 1402هـ- 1982م.

40- ديوان رؤبة بن العجاج: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.

41- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني(ت1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، 2010م.

42- سنن ابن ماجه: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت.

43- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري المعروف بابن عقيل(ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400هـ - 1980م.

44- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.

45- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي(ت385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، 1394هـ - 1974م.

46- شرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت900هـ)، تحقيق: الدكتور حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.

47- شرح التسهيل: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، 1410هـ - 1990م.

48- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): محب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة، القاهرة - مصر، 1428هـ - 2007م.

49- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو): خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري(ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.

50- شرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الدماميني(ت827هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، 1428هـ.

51- شرح ديوان الفرزدق: ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليّا الحاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م.

52- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا، 1996م.

53- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب(ت1434هـ)، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1427هـ- 2007م.

54- شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد محب الدين النُّوَيْري (ت857هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ – 2003م.

55- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ – 1982م.

56- شرح المفصّل: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ – 2001م.

57- شرح المُقدِّمة المُحسِبة: ابن بابَشاذ(ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.

58- شعر أبي حية النميري: جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975م.

59- شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي: جمعه ونسَّقه: مطاع الطرابيشي، ط2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1405هـ-1985م.

60- ضرائر الشعر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تحقيق: السيّد إبراهيم محمد، ط1، دار الأندلس، القاهرة، 1980م.

61- طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة(ت851هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1407هـ.

62- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي العلويّ(ت745هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ – 2002م.

63- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الجمهورية العراقية، 1981م.

64- غاية الأمل في شرح الجمل: أبي فارس عبد العزيز إبراهيم التميمي ابن بزيزة المالكي (ت662هـ)، قرأه وعلق عليه: إبراهيم بلفقيه اليوسفي، أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، دولة الكويت، د. ت.

65- قضايا نحوية: د. مهدي المخزومي(ت1413هـ)، ط1، المجمع الثقافي، أبو ظبي–الإمارات العربية المتحدة، د. ت.

66- الكافية في علم النحو: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب(ت646هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.

67- الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ – 1988م.

68- الكنّاش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي(ت732هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 2000م.

69- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين(ت741هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، ط1، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1425هـ – 2004م.

70- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني(ت775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، 1419هـ–1998م.

71- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ(ت720هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، 1424هـ – 2004م.

72- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري(ت518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان، د. ت.

73- مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب(ت395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1406هـ – 1986م.

74- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ – 1994م.

75- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي(ت1439هـ)، ط3، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1422هـ–2001م.

76- المسائل الحلبيات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيُّ(ت377هـ)، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، 1407هـ – 1987م.

77- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري المعروف بابن عقيل(ت769هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، 1405هـ.

78- المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(ت538هـ)، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت، 1987م.

79- مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري(ت204هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 1419هـ – 1999م.

80- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.

81- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ – 1990م.

82- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، 1955م.

83- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزَّجَّاج(ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ – 1988م.

84- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة(ت1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د. ت.

85- المعجم المفصل في شواهد العربية: د. إميل بديع يـعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1996م.

86- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د. ت.

87- المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشريّ(ت538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت–لبنان، 1993م.

88- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية: أبو إسـحاق إبراهيم بن مـوسى الشَّاطبـيّ(ت790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،

89- جامعة أمّ القرى – مكة المكرّمة، 1428هـ –2007م.

90- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب(ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان ،1399هـ –1979م.

91- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431هـ – 2010م.

92- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت392هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط1، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1373هـ–1945م.

93- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وإياد بن عبد اللطيف القيسي، ومصطفى بن قحطان الحبيب، وبشير بن جواد القيسي، وعماد بن محمد البغدادي، ط1، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، 1424هـ – 2003م.

94- النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب): صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم(ت849هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط1، مؤسسة الأمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء– الجمهورية اليمنية، 1424هـ – 2003م.

95- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي(ت1432هـ)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1398هـ–1978م.

96- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 1985م.

97- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت،1420هـ – 2000م.

ثانيًا: الرَّسائلُ، والأَطاريحُ الجامعيَّةُ:

98- شرح الكافية في النحو: منصور بن فلاح اليمني(ت686هـ)، تحقيق ودراسة: نصَّار بن محمد بن حسين حميد الدين، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، 1422هـ.

99- النَّقد النَّحويّ في فكْرِ النحاة إلى القرن السادس الهجري: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، 1427هـ – 2006م.

ثالثًا: الأبحاثُ:

100- من مظاهر الحذف في كلام الإمام الحسين (عليه السلام) دراسة نحوية دلالية: بحث، أ. د. عبد الحميد حمودي الشمري، مجلة دواة، المجلد الخامس، العدد السابع عشر، 1439هـ-2018م.

101- النَّقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك: بحث، د. صبيحة حسن طعيس، ود. سلام حسين علوان: مجلة كلية التربية الأساسية- الجامعة المستنصرية، العدد الثامن والستون، 2011م.